|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| WO/PBC/25/13 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 7 يوليو 2016 |

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الخامسة والعشرون

جنيف، من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016

التقرير النهائي عن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة

من إعداد الأمانة

المقدمة

1. ‏الغرض من هذه الوثيقة هو تزويد لجنة البرنامج والميزانية ("اللجنة") بتقرير مرحلي محدَّث عن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة يغطي الفترة من سبتمبر 2015، أي منذ موافاة اللجنة بالتقرير المرحلي السابق عن المشروعين (الوثيقة ‎WO/PBC/24/13‏). وفضلاً عن ذلك، تعرض هذه الوثيقة الدروس المستفادة من إدارة المشروعَين.

ألف. تقرير الأعمال النهائي

1. لم يتبقَ من عناصر العمل المزمع إنجازها بحلول نهاية عام 2015 سوى عنصر رئيسي واحد هو أعمال استبدال نوافذ الطابق الأرضي وتصليحها؛ وأُنجزت تلك الأعمال في منتصف شهر ديسمبر 2015 باستخدام الأموال التي استبقيت من المقاول العام السابق. وحرصاً على إكمال الصورة، يجدر الانتباه إلى إرجاء عدد من الأعمال الصغيرة لأسباب تتعلق بتخطيط عبء العمل. ويُتوقع إنجاز تلك الأعمال بحلول نهاية عام 2016. وترد في المرفق الثاني الالتزامات المتبقية والمستحقة في هذا الصدد.
2. وأرجئ أيضاً عدد من الأعمال الصغيرة في مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، ويُتوقع إنجاز تلك الأعمال بحلول نهاية عام 2016. وترد في المرفق الثاني الالتزامات المتبقية والمستحقة في هذا الصدد.

باء. ملخص وضع الميزانية والنفقات

1. فيما يخص مشروع البناء الجديد، بلغ الرصيد غير المخصص من ميزانية المشروع في تاريخ إعداد هذه الوثيقة 308 167 فرنكات سويسرية. ويُذكَّر بأن الميزانية المنقحة التي اعتمدتها الجمعيات حتى نهاية عام 2015 تبلغ 643 642 157 فرنكاً سويسرياً (انظر المرفق الثاني). وسيحوَّل هذا الرصيد إلى الأموال الاحتياطية للمنظمة.
2. وفيما يتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، استُكملت المناقشات النهائية مع المنشآت المئة والثمانية المسؤولة عن استكمال أعمال البناء – ومنها شركات البناء والتوريد ومكاتب المتخصصين والخبراء المهنيين ومنهم المهندس المعماري – ووافقت تلك المنشآت على الحسابات الختامية. وبلغ الرصيد غير المخصص من ميزانية المشروع في تاريخ إعداد هذه الوثيقة 665 048 1 فرنكاً سويسرياً. ويُذكَّر بأن الميزانية المنقحة التي اعتمدتها الجمعيات حتى نهاية عام 2015 تبلغ 000 700 78 فرنك سويسري (انظر المرفق الثاني). وبعد الانتهاء من أعمال التشطيب المتبقية بحلول نهاية عام 2016، سيحوَّل الرصيد الصافي إلى الأموال الاحتياطية للمنظمة.
3. أما عن المشروعين، فقد تجاوز إجمالي النفقات والالتزامات المتبقية في تاريخ إعداد هذه الوثيقة (023 113 235 فرنكاً سويسرياً) الميزانية الأصلية المعتمدة (643 942 229 فرنكاً سويسرياً) بنسبة 2.25 بالمئة.

جيم. الرقابة والتدقيق

1. في الفترة الممتدة من يونيو 2006 إلى ديسمبر 2015، قدَّمت الأمانة تقارير مرحلية ومعلومات ووثائق عن مشروع البناء الجديد إلى لجنة الويبو للتدقيق التي أصبحت بعدئذ "اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة". وكذلك الأمر بالنسبة إلى مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة منذ عام 2008.
2. وأصدرت شعبة الرقابة الداخلية تقرير تدقيق في يونيو 2013 عن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة شمل ست توصيات نفِّذت كلها. وبذلك، لم تتبقَ أي توصيات عالقة عن هذين المشروعين.
3. وأصدر المدققون الخارجيون تقرير تدقيق في أغسطس 2014 عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة.[[1]](#footnote-1) وأغلقوا ثمان من التوصيات العشر الواردة في ذلك التقرير. وتنتظر الإدارة رداً منهم على حالة التوصيتين المتبقيتين.

دال. الدروس المستفادة

1. قبل التطرق إلى الدروس المستفادة، يُذكَّر بأن مشروعَي البناء (مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة) اللذين أُنجزا في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016 كانا أول مشروعَي بناء بهذا الحجم والتعقيد والتكلفة تديرهما الويبو بنفسها. ويمكن تقسيم الصعوبات الإضافية الناجمة عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة إلى شقين: "1" أما أولهما فهو التعقيد المعماري والهندسي (الكابول الممتد بطول 35 متراً وبنية القاعة التي تكاد تكون من الخشب حصراً)؛ "2" وأما ثانيهما فهو تولي الأمانة إدارة موقع العمل إدارةً مباشرة وكاملة بعد إنهاء عقد المقاول العام السابق في أثناء مرحلة البناء.
2. ويمكن تقسيم الدروس المستفادة إلى الموضوعات التالية: (1) الإدارة؛ (2) إمكانات موقع العمل وإدخال تغييرات في المشروع وتفادي التكاليف؛ (3) العلاقة مع سلطات البلد المضيف على مستوى الاتحاد والولاية والبلدية؛ (4) التدابير المتخذة وحسن توقيتها وتنفيذها؛ (5) أهمية تبادل الخبرات مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

(1) الإدارة

(أ) الخبرات المكتسبة من مشروع البناء الجديد والمستخدمة في مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة

1. استندت الأمانة إلى الخبرة المكتسبة من إدارة مشروع البناء الجديد منذ عام 2006 في إدارة مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة ولا سيما من الجوانب التالية: "1" البنية الإدارية القائمة (الإدارة الخارجية بواسطة القائم على المشروع، والإدارة الداخلية بواسطة لجنة البناء، والرقابة الداخلية بواسطة الفريق الداخلي المعني بمراقبة المشروع، وميثاق المشروع، ودراسة المخاطر)؛ "1" وإطار التمويل التعاقدي القائم؛ "3" وهيكل المراقبة القائم (مراجع الحسابات الخارجي ولجنة الويبو للتدقيق/اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الداخلي/شعبة الرقابة الداخلية)[[2]](#footnote-2). ومن الناحية العملية، أُشركت كل الوحدات الإدارية[[3]](#footnote-3) المشارِكة في التخطيط والتنفيذ الفعليين للمشروعات فضلاً عن المستخدمين المقبلين إشراكاً فعالاً منذ المراحل الأولى للمشروع تفادياً لضرورة إعادة تصميم أي من أجزاء المشروع أو تعديله خلال مرحلة التنفيذ.

(ب) تعزيز البنية الإدارية القائمة باتخاذ تدابير جديدة مخصصة للاستجابة للمتطلبات المعقدة لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة

1. استُكملت البنية الإدارية القائمة التي أثبتت جدارتها منذ عام 2012 عن طريق اتخاذ ثلاثة تدابير للانتقال بسلاسة في أثناء أعمال بناء قاعة المؤتمرات الجديدة من إطار التعاقد مع مقاول عام إلى إطار بدون مقاول عام ("الولاية التقليدية").[[4]](#footnote-4)
2. وكان أول هذه التدابير إنشاء لجنة فرعية بتفويض من لجنة البناء، هي لجنة إدارة أعمال البناء وتنسيقها، بوصفها هيئة تتمتع بالسلطة والاستقلالية والكفاءة والخبرة والمرونة والتفاعلية اللازمة لاتخاذ القرارات اليومية. واجتمعت تلك اللجنة الفرعية يومياً لمتابعة الجدول الزمني للمشروع وأولوياته وتعديلهما عند الاقتضاء، وإدارة المخاطر، والموافقة على مختلف عناصر تنفيذ المشروع، واستعراض التغييرات المقترحة للمشروع أو اقتراح تغييرات، والنظر في طلبات المستخدمين المقبلين للمرافق الجديدة وفي احتياجاتهم. وقدمت تقارير منتظمة عن الأنشطة المنفذة إلى لجنة البناء خلال اجتماعاتها الشهرية، والتمست موافقتها على التغييرات الرئيسية في المشروع وعلى التغييرات الجوهرية أو الواسعة النطاق.
3. وأما ثانيها الذي يخص مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة حصراً، فهو إنشاء لجنة مخصصة لعقود البناء ومستقلة عن لجنة استعراض العقود – هي لجنة التعاقدات المخصصة لقاعة المؤتمرات – بوصفها هيئة تتمتع بالاستقلالية والمرونة والتفاعلية اللازمة للاستجابة لمتطلبات العقود المرتبطة بموقع العمل (كان الحد الأدنى لقيمة العقود المحالة إلى لجنة التعاقدات المخصصة لقاعة المؤتمرات 000 200 فرنك سويسري، واجتمعت هذه اللجنة أسبوعياً عند الحاجة خلافاً للجنة استعراض العقود التي تجتمع شهرياً والتي يبلغ الحد الأدنى لقيمة العقود المحالة إليها 000 100 فرنك سويسري). انظر الجزء الفرعي (4) من هذه الوثيقة.
4. وأما ثالثها، فهو الاستعانة بخبير مالي في مشروعات البناء الكبيرة وتكليفه بتحليل الميزانية والنفقات والأعباء المالية تحليلاً مالياً يراعي متطلبات المشروع، والتدقيق فيها. وأسهم ذلك في تيسير اعتماد طلب الأمانة الحصول على مخصصات إضافية في عام 2014 تيسيراً كبيراً.

(ج) القدرة على تحليل الظروف والقيود والمخاطر، والتمتع بالمرونة الكافية لمراجعة الخطة وإعادة ترتيب الأولوليات عند الاقتضاء

1. فيما يخص مشروع البناء الجديد، تمتعت إدارة المرافق الداخلية بالقدرة والسلطة اللازمة لإرجاء تاريخ تسليم المبنى الجديد في ربيع عام 2011 وتدريج هذا التسليم طابقاً طابقاً ومنطقة منطقة مع استمرار أعمال التشطيب. وقد كان هذا التدريج لازماً لنقل الموظفين من المباني المستأجرة إلى المبنى الجديد وضمان إخلاء المباني المستأجرة في الموعد المتعاقد عليه وعدم اللجوء إلى تدابير استثنائية (مثل توفير أماكن مؤقتة) أو تكبد تكاليف إضافية.
2. وفيما يتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، أدت لجنة إدارة أعمال البناء وتنسيقها دوراً محورياً في اتخاذ القرارات اليومية في الوقت المناسب وتنفيذ هذه القرارات لتذليل أي عقبات قد تعرقل أعمال البناء بعد إنهاء عقد المقاول العام السابق. وصحيح أن تاريخ التسليم الأصلي لقاعة المؤتمرات الجديدة قد أُجِّل، ولكن إنشاء لجنة إدارة أعمال البناء وتنسيقها في الوقت المناسب (انظر الفقرة 14 السابقة)، بوصفها هيئة اتخاذ قرارات تتمتع بالمرونة والسلطة اللازمة، ضَمِن الانتهاء من بناء المرافق الجديدة وتسليمها بحلول موعد جمعيات الويبو في سبتمبر 2014.

(د) أحكام تعاقدية محكمة في عقود البناء

1. من حيث اتباع الممارسات التعاقدية الجيدة، نص العقد المبرم مع المقاول العام السابق على منعه من إبرام عقود مقاولات من الباطن إلا مع شركات تُلزم بقبول إحالة عقودها إلى الويبو دون تعديل بنود العقد (خاصة السعر المتفق عليه) في حالة إنهاء العقد المبرم بين الويبو والمقاول العام. وإذ إن الظروف التي أدت إلى إنهاء العقد لم تتبين إلا بعد عام من بداية أعمال البناء في موقع مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، فقد مكَّن هذا البند الأمانة من تولي العقود العشرين المبرمة مع المقاولين من الباطن فضلاً عن إبرام عقود جديدة على أساس الشروط ذاتها والأسعار المتفق عليها مع عدد كبير من المقاولين من الباطن الذين قدموا عروضهم قبل إنهاء عقد المقاول العام السابق. وأسهم ذلك في الحفاظ على مصالح الويبو والحد من التكاليف إذ أكد جميع المقاولين من الباطن استعدادهم لإنجاز مشروع الويبو والتزامهم بذلك.[[5]](#footnote-5) ولم تحتاج الويبو إلى تطبيق هذا البند في أي من عقود البناء السابقة ولكن أثبتت هذه الحالة أهمية هذا البند في الحفاظ على مصالح الويبو.
2. وأُدرج شرط توفير ضمانات مصرفية تغطي تكاليف إصلاح أي عيوب تُكتشف خلال عامين من تاريخ تسليم البناء والتركيبات في عقود جميع شركات البناء والموردين.
3. وأدرجت شروط جزائية في بعض العقود. وطبِّقت الشروط الجزائية المدرجة في عقود شركات البناء وحُسبت الجزاءات بالاتفاق مع الأطراف المعنية ودُفعت للويبو. انظر أيضاً الجزء الفرعي (4) من هذه الوثيقة.

(ه) توسيع اختصاصات بعض المتخصصين المهنيين بعد إنهاء عقد المقاول العام السابق

1. وُسع نطاق اختصاصات كل المتخصصين المهنيين ومنهم المهندس المعماري والقائم على المشروع والمهندسين الفنيين عن طريق إعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات المختلفة التي كان يتولاها المقاول العام السابق.
2. وفضلاً عن ذلك، أحيلت بعض الأدوار والمسؤوليات التي كان يتولاها المقاول العام السابق إلى وحدات إدارية داخلية (ولا سيما تلك المتعلقة بمتابعة العقود مع المقاولين من الباطن والموردين الثمانين، وإدارة الفواتير والمدفوعات والمعاملات الأخرى فضلاً عن التكاليف الإدارية العامة). وأدت تلك التدابير وتعزيز الإدارة الداخلية وتخصيص موارد إضافية إلى تكلل المشروع بالنجاح.

(و) التماس موافقة الدول الأعضاء على تخصيص موارد إضافية والحصول على موافقتها المبكرة في هذا الشأن

1. قيِّمت الحاجة إلى مخصصات مالية إضافية باستمرار وأبديت الآراء فيها وقدِّمت مبرراتها عند الاقتضاء إلى الهيئتين المعنيتين (لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات) في الوقت المناسب وقبل الدخول في أي التزامات إضافية مع المتعاقدين. وهدف ذلك إلى تفادي الدخول في التزامات مع المتعاقدين لمواصلة تنفيذ المشروع مع إرجاء سداد الفواتير النهائية حتى توافق الدول الأعضاء على تخصيص الموارد اللازمة.

(2) إمكانات موقع العمل وإدخال تغييرات في المشروع وتفادي التكاليف

1. تسنى تفادي تكاليف في عدة حالات بفضل قدرة لجنة إدارة أعمال البناء وتنسيقها على التجاوب بسرعة مع موقع العمل وتفادي الأعمال المؤقتة غير الضرورية التي سيتعين إعادتها في مرحلة لاحقة فضلاً عن إدخال تغييرات وتحسينات أفادت المشروع ككل بدون تحمل أي تكلفة أو بتحمل تكلفة دنيا. ويلي مثال لهذه التغييرات والتحسينات المدخلة في موقع قاعة المؤتمرات الجديدة والتي أصبحت من السمات الأساسية للمشروع وعادت بفوائد كبيرة على أكثر من مستوى: إضافة باب بجوار المنصة لتيسير النفاذ إليها وتسريعه وإعادة تصميم عدد من المكاتب في قاعة المؤتمرات الجديدة لتكييفها مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقات.

(3) العلاقة مع سلطات البلد المضيف على مستوى الاتحاد والولاية والبلدية

1. قدمت المنظمة طلبات البناء وحصلت على التصاريح اللازمة للمبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة وغيرها من التصاريح اللازمة لإدخال التغييرات المزمعة في موقعَي البناء من سلطات البلدية. وكانت العلاقات المهنية المتميزة بين لجنة إدارة أعمال البناء وتنسيقها والقائم على المشروع والمهندس المعماري والمهندسين الفنيين من جهة وسلطات البلدية والمدينة من جهة ثانية عاملاً أساسياً في ضمان الفهم المبكر للتوقعات مع تنظيم ما يلزم من اجتماعات مباشرة وزيارات ميدانية تشارك فيها كل الأطراف المعنية، ما أدى إلى إقامة مسار عمل محكم وفعال.
2. وإضافة إلى ذلك، التُمست مشورة البلد المضيف في بعض المسائل المتعلقة بتنفيذ التدابير الأمنية ضمن مشروع معايير الأمم المتحدة الدنيا للعمل في المقار وحق المرور العام، وإن اقتصر ذلك على بعض المسائل المحدودة بفضل اتفاق البلد المضيف. وأدى هذا التعاون والتآزر إلى تعزيز حسن النية القائمة بين المنظمة والبلد المضيف.

(4) التدابير المتخذة وحسن توقيتها وتنفيذها

1. لعل كان من الأصوب إدراج غرامات على التأخير في المزيد من العقود ولا سيما تلك المبرمة مع المتخصصين المهنيين. ولكن هذا الإجراء كان سيؤدي إلى زيادة أتعاب المتخصصين بسبب التحوط من تلك الغرامة، ومن ثم زيادة نفقات المنظمة.
2. ولعل التبكير في اتخاذ بعض التدابير كان سيضفي المزيد من المرونة في إدارة المشروع مثل التبكير في إنشاء اللجنة المخصصة للعقود (لجنة التعاقدات المخصصة لقاعة المؤتمرات في هذه الحالة) وفي رفع القيمة الدنيا للمناقصات.
3. ولعل كان من المحبذ إيلاء المزيد من العناية منذ البداية (أي فور تولي الإدارة المباشرة لموقع العمل داخلياً) لإعادة توضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بالمتخصصين المهنيين (المهندس المعماري والقائم على المشروع والمهندسين الفنيين) فضلاً عن العلاقات التفاعلية والتلازمية بين كل الأطراف لتفادي أي فجوات لاحقة بين المسؤوليات المحددة والتوقعات المنشودة والتوقعات المرتقبة من إدارة المشروع. ولعل كان من المفيد للغاية الاستعانة بخبير مالي في مشروعات البناء الكبيرة فور تولي الإدارة المباشرة لموقع العمل داخلياً.

(5) أهمية تبادل الخبرات مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية

1. ما انفكت الويبو تشارك في تبادل الخبرات منذ عدة سنوات مع عدة وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة إما في إطار الاجتماعات السنوية للشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق[[6]](#footnote-6) وإما في إطار اجتماعات ثنائية أو متعددة الأطراف نظمت في جنيف بين وكالات الأمم المتحدة واستضافت الويبو بعضها. واسترشدت الويبو بموضوعات مشتركة عن بناء المشروعات الكبيرة ومشروعات الترميم في اختيار أفضل الاستراتيجيات والتدابير والأساليب المتبعة في مرحلة التنفيذ فيما يخص البنية الإدارية للمشروع والنهج التعاقدي والأدوار والمسؤوليات الخاصة بمختلف الأطراف المعنية والتجاوب مع الظروف غير المتوقعة ومواجهة الصعوبات في الوفاء بالجدول الزمني. وسيستمر تبادل الخبرات والتجارب نظراً إلى الاهتمام الذي أبدته عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة لموضوع مشروعات البناء الكبيرة ومشروعات الترميم فضلاً عن عدد تلك المشروعات التي نفذتها تلك الوكالات أو تنفذها حالياً أو ستنفذها على مدى السنوات الخمس أو العشر المقبلة.
2. وفيما يلي فقرة القرار المقترحة.

أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمضمون الوثيقة WO/PBC/25/13 بما في ذلك تحويل الرصيد المتبقي من المشروع إلى الأموال الاحتياطية للمنظمة على النحو المبيَّن في الفقرتين 4 و5 من تلك الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]

|  |
| --- |
| **قائمة التقارير المرحلية والوثائق الأخرى المقدَّمة إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات (2006-2016)** |
| **السنة** | **شهر الدورة** | **وثيقة لجنة البرنامج والميزانية** | **وثيقة الجمعيات** | **تقارير مرحلية أو اقتراحات أو معلومات محدثة عن المشروع** |
| **مشروع البناء الجديد** | **مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة** |
| 2006 | يوليوسبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/10/4 | A/42/13 | x |  |
|  | ديسمبر | WO/PBC/IM/3/06/5 |  | x |  |
| 2007 | يونيو | WO/PBC/11/13 |  | x |  |
|  | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/12/7 | WO/GA/34/11 | x |  |
| 2008 | سبتمبر |  | WO/GA/36/6 | x |  |
|  | ديسمبر | WO/PBC/13/5 | A/46/5 | x |  |
|  | ديسمبر | WO/PBC/13/6 (b) | A/46/6 (b) | الميزانية والتمويل لمشروع البناء الجديد: تحديث وإحكام |  |
|  | ديسمبر | WO/PBC/13/6 (c) | A/46/6 (c) |  | اقتراح بشأن قاعة جديدة للمؤتمرات |
| 2009 | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/14/9 | A/47/11 + A/47/11 Rev | x |  |
|  | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/14/10 | A/47/12 |  | اقتراح مفصّل بشأن المرحلة الثانية لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة |
| 2010 | سبتمبر | WO/PBC/15/19 | A/48/19 | x |  |
|  | سبتمبر | WO/PBC/15/20 | A/48/22 |  | x |
| 2011 | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/18/9 | A/49/11 | x |  |
|  | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/18/10 | A/49/12 |  | x |
| 2012 | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/19/12 | A/50/11 | x |  |
|  | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/19/13 | A/50/12 |  | x |
|  | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/19/24 | A/50/17 | تقرير مرحلي محدَّث عن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة |
| 2013 | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/21/11 | A/51/9 | x | x |
| 2014 | سبتمبر | WO/PBC/22/14 | A/54/11 | x | x |
| 2015 | سبتمبر/أكتوبر | WO/PBC/24/13 | A/55/11 | x | x |
| 2016 | أغسطس/سبتمبر | WO/PBC/25/13(هذه الوثيقة) | - | التقرير النهائي عن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة |

[يلي ذلك المرفق الثاني]

|  |
| --- |
| **ملخص منقح ومحدَّث للميزانية والنفقات والالتزامات المتبقية والمستحقة فيما يخص مشروعَي البناء (حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة)** |
|  |  | **مشروع البناء الجديد****(بالفرنك السويسري)** | **مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة****(بالفرنك السويسري)** | **مجموع****المشروعان****(بالفرنك السويسري)** |
|  |  |  |  |  |
| .1 | الميزانية الأصلية المعتمدة من الأموال الاحتياطية | 161,742,643 | 68,200,000 | 229,942,643 |
| .2 | التحويلات المعتمدة من مشروع البناء الجديد إلى مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة\* | (4,500,000) | 4,500,000 | - |
| .3 | الموارد الإضافية المعتمدة والمخصصة من الأموال الاحتياطية في عام 2014 | 400,000 | 2,500,000 | 2,900,000 |
| .4 | الميزانية المنقحة المعتمدة والمخصصة من الأموال الاحتياطية حتى نهاية عام 2014 | 157,642,643 | 75,200,000 | 232,842,643 |
| .5 | النفقات حتى نهاية عام 2015 والالتزامات المتبقية والمستحقة | (157,475,335) | (74,151,335) | (231,626,670) |
| .6 | الرصيد غير المخصص حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة والذي سيحوَّل إلى الأموال الاحتياطية | 167,308 | 1,048,665 | 1,215,973 |
|  |  |  |  |  |
| .7 | الموارد الإضافية المعتمدة في عام 2015 من الميزانية العادية\*\* | غير متاح | 3,500,000 | 3,500,000 |
| .8 | النفقات حتى نهاية عام 2015 | غير متاح | (3,486,353) | (3,486,353) |
| .9 | الرصيد المحوَّل إلى الأموال الاحتياطية في نهاية عام 2015 | غير متاح | 13,647 | 13,647 |
|  |  |  |  |  |
|  | **المجاميع** |  |  |  |
| .10 | مجموع المخصصات المعتمدة للمشروع حتى نهاية عام 2015 (= البندان 4 + 7) | 157,642,643 | 78,700,000 | 236,342,643 |
| .11 | مجموع النفقات حتى نهاية عام 2015 والالتزامات المتبقية والمستحقة (= البندان 5 + 8) | (157,475,335) | (77,637,688) | (235,113,023) |
| .12 | مجموع الرصيد غير المخصص حتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة (= البندان 6 + 9) | 167,308 | 1,062,312 | 1,229,620 |

\* ورد في الوثيقة WO/PBC/18/9 أن المبلغ المحوَّل وقدره 000 500 4 فرنك سويسري يساوي غرامة التأخير المفروضة على المقاول العام السابق وقدرها 000 225 2 فرنك سويسري زائد الرصيد غير المخصص من ميزانية مشروع البناء الجديد (وفورات) البالغ 000 275 2 فرنك سويسري. وكان من المفترض إمكانية استخدام الويبو لمبلغ الغرامة المحصّل لأغراض تعويض نفقات البناء. ولكن طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، اعتُبر المبنى مستكملاً في وقت التوصل إلى اتفاق الغرامة، وقُيّد مبلغ غرامة التأخير (000 225 2 فرنك سويسري) المُحصّل من المقاول العام السابق في باب إيرادات الويبو (بند "الإيرادات النثرية").

\*\* انظر الوثيقتين A/55/11 وA/55/13 (التقرير العام وبخاصة الفقرة 205(ج) منه)

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]

1. انظر الوثيقة WO/PBC/22/3. [↑](#footnote-ref-1)
2. انظر الوثيقة WO/PBC/14/10 الصادرة في 10 أغسطس 2009 (وبخاصة الفقرة 42 منها). [↑](#footnote-ref-2)
3. تولت الوحدات الإدارية المجالات التالية: صيانة المبنى، والسلامة والأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأنظمة السمعية والبصرية وأنظمة الترجمة الفورية، وخدمات دعم المؤتمرات، وأمن المعلومات، والشؤون القانونية والتعاقدية، والمشتريات، والشؤون المالية والميزانية. [↑](#footnote-ref-3)
4. للمزيد من المعلومات عن إنهاء عقد المقاول العام السابق، انظر الوثيقة WO/PBC/19/24 ومرفق الوثيقة WO/PBC/21/11. [↑](#footnote-ref-4)
5. انظر الفقرة 40 من الوثيقة WO/PBC/19/24. [↑](#footnote-ref-5)
6. تتألف الشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق من 40 وكالة وبرنامج وكياناً آخر منها ما يلي (قائمة الأعضاء المشاركين في اجتماع مايو 2016): بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية التابعة لإدارة الدعم الميداني (DFS/MONUSCO)، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (ECLAC) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والمركز الدولي للحساب الإلكتروني (ICC)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) ومنظمة العمل الدولية (ILO) وصندوق النقد الدولي (IMF) والمحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS) والاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (MICT) ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية (PAHO) وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز (UNAIDS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومقر الأمم المتحدة (UNHQ) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات (UNLB) وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UNMISS) ومكتب الأمم المتحدة في جنيف (UNOG) ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي (UNON) ومكتب الأمم المتحدة في فيينا (UNOV) ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال (UNSOS) وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة (UNV) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN Women) والبند الدولي (WB) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) فضلاً عن بنك التنمية الآسيوي (ADB) والمنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN) ومجلس أوروبا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) والوكالة الفضائية الأوروبية (ESA) والاتحاد الأوروبي (EU) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) ومنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO). [↑](#footnote-ref-6)